اشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها

م. د. عبد الجبار هاني عبد الجبار م.د. عفراء هادي سعيد
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

ملخص

يعد الجهاز المصرفي احدى اهم الحلقات الوسيطة بين الدائنين والمدينين اي انه اهم حلقات التمويل في النشاط الاقتصادي سواء اتخذ ذلك التمويل طابعا استهلاكيا او استثماريا ومن ثم فهو الدعامة الاساسية لتحفيز النشاط الاقتصادي في جانب الطلب بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم فهو من العوامل الرئيسة المحفزة للنمو الاقتصادي.

يعتمد الجهاز المصرفي في تحقيق اهدافه على الية منح واسترداد القروض او ما تعرف بالعملية الائتمانية وبالنظر للاهمية المشار اليها لدور الجهاز المصرفي فمن المهم ضمان سلامة وكفاءة اليات عمل الجهاز المصرفي وسلامتها ومن اهم مؤشرات سلامة عمل الجهاز المصرفي انخفاض حجم القروض المصرفية المتعثرة وهو ما يتناوله البحث فهو يسلط الضوء على مفهوم القروض المتعثرة من نواحي مختلفة اقتصادية وادارية وقانونية واسباب هذه المشكلة وابعادها وانعكاساتها وطرق معالجتها معتمدا الجهاز المصرفي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ كنموذج لمشكلة القروض المتعثرة واسبابها وتأثيراتها واجراءات مقترحة للمعالجة.

اخيرا لا بد من التنويه الى ان الازمات الاقتصادية العالمية ومنها الازمة المالية الاخيرة عام ٢٠٠٨ قد اوضحت اهمية وضرورة سلامة عمل الجهاز المصرفي وثقة الافراد به.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ المتعثرة ، رديئة، مؤشرات كاملز ، التحرر المالي والمصرفي ، تقلبات اسعار الصرف، عمليات داينميكية، عمليات تحوطية.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢٢ العدد ٨٧
الصفحات ٣٦٩-٣٨٣

أسلوب البحث:

اعتمد البحث، الأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل مشكلة تعثر القروض المصرفية، وكذلك تحليل البيانات المتوفرة عن حجم القروض المصرفية المتعثرة، وصولاً لتحديد حجم المشكلة، وحقيقتها، وآثارها في العراق.

فرضية البحث:

أستند البحث الى فرضية، أن مشكلة تعثر القروض المصرفية مرتبطة أساساً بحجم النمو المالي، وكذلك تغيرات البيئة الاقتصادية المحيطة، وكيفية تعامل إدارات المصارف مع هذه العوامل.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعريف بمفهوم التعثر في القروض المصرفية وتحديد اسباب التعثر والاثار المترتبة عليها، كما يسلط الضوء على واقع القطاع المصرفي في العراق وتحديدا مشكلة الديون المتعثرة في المصارف العراقية في المدة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وإنعكاساتها على مجمل الوضع الإقتصادي في البلد.

مشكلة البحث:

واجه البحث مشكلة عدم مراعاة بعض الامور المتعلقة بالتحرر المالي والبيئة الاقتصادية اضافة الى عوامل متعلقة بالعميل واخرى تتعلق بالمصارف نفسها والتي هي اساس مشكلة تعثر القروض المصرفية.

الحدود المكانية:

عينة من المصارف التجارية العاملة في العراق.

الحدود الزمانية:

تنحصر تحديداً بين الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣م وصولاً الى عام ٢٠٠٨م.

المقدمة

تعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية الوسيطة المؤثرة في النشاط الإقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها في عرض النقد، ومن ثم في المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد، كالإستثمار، والإستهلاك. وهنا لابد من الإشارة الى أن تأثير المصارف التجارية، هو هدف لاحق لأهدافها الأساسية كمؤسسة ربحية خاصة تتعامل بأموال الغير من خلال قَبول الودائع، وتمنحها كقروض لأطرافٍ أخرى من خلال العملية الائتمانية. ومن المهم هنا توضيح السمات الأساسية لهذه المصارف او المؤسسات المالية الوسيطة، ومنها:

- هي أكثر المؤسسات المالية الوسيطة تأثيراً في عرض النقد.
- انها مؤسسات ربحية بالدرجة الأولى.
- إمكانية السحب من ودائعها في أية لحظة (الودائع الجاريّة).

وبناءً على الفقرات السابقة، فقد كان من المهم أن تحقق المصارف التجارية أكبر قدرٍ من المواءمة بين أهدافها الأساسية وهي (الربح، السيولة، الأمان).

وفي إطار سعيها لتحقيق هذه المواءمة قد تختل العلاقة بين أطراف هذا المثلث لأسباب عديدة، قد تترك آثاراً سَلبية في سلامة الموقف المالي للجهاز المصرفي، والذي يعد أحد أهم المؤشرات على سلامة الوضع الاقتصادي.

وتعد مشكلة القروض المتعثرة من أهم المشاكل التي تواجه المصارف التجارية، متسببة لها بإنخفاض السيولة، وبالتالي العجز – أحياناً – عن مواجهة السحوبات على الودائع، الأمر الذي يترك آثاره السَلبية على سلامة موقفها المالي، وما يترتب عليها من اختلال وارتباك في النشاط الاقتصادي.

ويتناول البحث موضوع القروض المتعثرة كمفهوم، وكذلك أهم أسبابها، وتأثيراتها على المتغيرات الحقيقية بشكلٍ عام، وأهم المعالجات لهذه المشكلة، متخذاً من الجهاز المصرفي في العراق، أُنموذجاً لدراسة هذه الحالة.

المبحث الاول/ تعريف القروض المتعثرة

اولا: تعريف القروض المتعثرة

يمكن تعريف القروض المتعثرة كاصطلاح بأنها: عجز الدائن عن تسديد أقساط القرض مع فوائده في الموعد المحدد، جزئياً او كلياً. ويذهب البعض الى ان القرض يعد متعثراً، عند تجاوز المدين الموعد المحدد للإستحقاق بمدة تتجاوز (٩٠) يوماً[١]. كما يمكن تعريف الديون المتعثرة بأنها: تلك التي تتعدى احتمالات عدم استردادها نسبة (٥١%)، أي ان التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل لم يقم بتسديدها عند موعد استحقاقها، فتحولت الى أرصدة مدينة عاطلة، او جامدة، او غير عاملة، وتصبح بمرور الوقت، ديون متعثرة[٢].

وبذلك، فإن الديون المتعثرة تنقسم الى درجات، حسب إمكانية، او عدم إمكانية استردادها[٣]:

١- ديون عادية: وهي الديون التي لايواجه المصرف أي مشاكل في استردادها، وهي جيدة ومنظمة.
٢- ديون معدومة: وهي الديون التي استنفذ المصرف كل الوسائل لاستردادها بما فيها الوسائل القانونية، وتعذر عليه ذلك.
٣- ديون متعثرة: وهي الحالة الوسط بين الحالتين الأولى والثانية، وهي موضوع البحث.

وهنا يمكن تحديد عدة زوايا للتعثر في القروض المصرفية، وهي[٤]:

١- المفهوم المصرفي للتعثر:
مواجهة المشروع لمعوقات داخلية وخارجية تؤدي الى عدم قدرته على توليد موارد تكفي لتسديد التزاماته القصيرة والمتوسطة الأجل.
٢- المفهوم القانوني:
هو عدم كفاية أموال المدين للوفاء بالتزاماته المستحقة.
٣- المفهوم الإقتصادي للتعثر:
هو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة.

وهنا يمكن الاشارة الى ان تصنيف الديون المتعثرة قد يتم بناءً على مسبباتها، او وفقاً لمراحلها، او حسب درجة تعقدها وتأثيرها في عرض النقد وفي النشاط الاقتصادي، وبذلك يمكن تعريف القروض غير العاملة بأنها القروض التي لم تعد تحقق للبنك ايرادات عن الفوائد المفروضة على هذه القروض[٥].

وعلى الرغم من اساس العملية الائتمانية بين المصرف والعميل هي ثقة المصرف في زبائنه، الا ان ذلك لايمنع من تعرض المصارف لمخاطر عدة عند منحه القروض لزبائنه. ومن أهم هذه المخاطر هو، عدم امكانية استرداد هذه القروض كلياً او جزئياً في المواعيد المحددة للاستحقاق، لذلك يطلق على هذه القروض عدة تسميات، منها: الديون الحرجة، او المجمدة، او الراكدة، الا ان اكثر التسميات شيوعاً هي: القروض غير العاملة، او المتعثرة، كما مذكور سابقاً.

تحديداً، فإن القرض المتعثر يمكن تعريفه بأنه: الدين الذي يحمل درجة عالية من الخطورة، بعد دراسة المركز المالي للعميل بشكل قد لايتيح استرداد هذا القرض خلال الفترة المحددة. وهنا لابد من الاشارة الى اختلاف محددات وضمانات القرض وشروطه بين بلد وآخر تبعاً لتطور كفاءة الجهاز المصرفي وآليات عمله، وكذلك يمكن ان تختلف من فترة لأخرى في نفس البلد حسب طبيعة الظرف الاقتصادي وحالة الاستقرار السياسي والأمني.

وهنا تكون القروض المتعثرة: هي تلك القروض التي لم تعد تحقق فوائد للبنك (ايرادات الفوائد)، او تلك التي يضطر البنك لاعادة جدولتها بما يتفق مع الاوضاع الجديدة للمقترض، وهنا تم ربط موضوع التعثر بنسبة احتمال عدم قدرة البنك على تحصيل القروض، او عرفت بأنها: تلك التي تتعدى احتمالات عدم استردادها (٥١%).

---

[١] فاطمة بن شنة، ادارة الائتمان ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، ٢٠٠٨، ص ٥٩.
[٢] ايهاب عز الدين، الاثار الاقتصادية لمشاكل التسهيلات المصرفية في المصارف التجارية في مصر وكيفية مواجهتها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ١٢٦.
[٣] خالد امين عبد الله، التدقيق والرقابة في المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١٩٩٨،١، ص ٤٦.
[٤] عبد الكريم محمد عبد الحميد، التعثر المصرفي في جمهورية مصر العربية ووسائل المعالجة، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١١٧.
[٥] د. جمال ابو عبيد، ادارة القروض المصرفية غير العاملة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بدون تاريخ، ص ٧.

وبالعودة الى مغزى العمل المصرفي التجاري ومحدداته كما هو سالف، فإن المصارف التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة ذات صفة ربحية تعمل في اطار مثلث (الربحية، السيولة، الأمان)[٦] والتي تبدو اضلاع هذا المثلث متعارضة بالمطلق عند السعي لتحقيق هدف محدد منها دون بقية الأهداف، لذلك وجبت المواءمة في العمل المصرفي بين هذه الأهداف، وذلك وفق محددات وضعت للعمل المصرفي في الولايات المتحدة عام ١٩٧٩م، وسميت بمؤشرات او محددات (CAMELS)[٧]، والتي تعني ملاءة رأس المال بالنسبة للمصرف التجاري اولاً، وجودة الأصول والتي تعني أهمية تميّز موجودات المصرف التجاري، التي يمنحها بالجودة والذي يتطلب معايير معينة وشروط محددة يجب اتخاذها عند منح القروض ثانياً. اما العامل الثالث وهو الادارة(M)، فتكاد تكون من اهم العوامل لانها هي التي تحدد تحقيق المزيج الامثل لمجموعة العوامل والاعتبارات الواجب الالتزام بها في اطار العمل المصرفي بما تكفل سلامة موقفه.

اما العامل الرابع وهو الأرباح، فهو يشكل العامل الحاسم – والى درجة معينة – في تحديد سلامة الموقف المالي للمصرف. العامل الخامس وهو السيولة (L) فهي لاتقل أهمية عن عامل الأرباح، بإعتبارها أداة وهدف العمل المصرفي التجاري سيما وان أغلب مكوناتها هي مطلوبات نقدية، قد تكون فورية السحب، او بعد أجل معين. أما العامل الأخير، فهو يدخل في صلب عمل الإدارة، وهو الحساسية لمخاطر السوق، وهي بمثابة الجدار الوقائي الأول للمصارف التجارية لمواجهة مخاطر التعثر في القروض، إذ يتطلب عمل الإدارة المصرفية، المعرفة العالية والدقيقة لمتغيرات السوق الحالية والمستقبلية (إمكانية التنبؤ بالمتغيرات)، لمواجهة اية ظروفٍ طارئة قد تؤثر في سلامة العملية الائتمانية.

ان المحددات السالفة الذكر، ذات تأثير متداخل فيما بينها، وذات علاقة مركبة. لذلك، لايمكن تصنيف احدها بمعزلٍ عن بقية العوامل، لذلك تجري الإشارة لها بمقادير رقمية تتراوح من (١- ٥)[٨] تنازلياً. إذ يشكل الرقم (١) الترتيب الأفضل لسلامة الموقف المالي (الملاءة المالية) للمصرف. بينما يشكل الرقم (٥) الدرجة الأدنى في ذلك الترتيب.

فعند الترتيب ٤:٥ على سبيل المثال، يكون هناك شكٌ في إمكانية استمرار المصرف في ممارسة العمل المصرفي. وهنا يمكن الإشارة الى نوعين اساسيين من العمليات المصرفية، تقوم بها المصارف، لتعزيز موقفها المالي[٩]:

- الأولى: عمليات دفاعية، وتتعلق بتعزيز ملاءة رأس المال، ونسبة السيولة لديها لموجهة الظروف الطارئة الناجمة عن عمليات السحب المفاجيء للودائع.
- الثانية: عمليات ديناميكية تقوم بها المصارف لأغراض تعزيز أرباحها الناجمة عن عمليات الائتمان، وباقي أشكال الاستثمارات المصرفية، سواء كانت استثمارات مالية او حقيقية، والغرض منها تعزيز أرباحها لمواجهة تكاليف الودائع والمتمثلة بسعر الفائدة عبر هامش الفرق بين سعر الإقراض والإقتراض.

وهنا، قد تبدو هذه العمليات متعارضة في أهدافها، فسعي المصارف لتعزيز ملاءة رأس المال، قد يقلل من هامش الأرباح، فأن سعي المصارف لتحقيق الأرباح قد يصطدم مع الهدف الأول، وهذا يتطلب من المصارف اتخاذ اجراءات الحيطة والدقة وجودة الأصول، تجنباً لحالات التعثر المصرفي، بشكلٍ قد يلغي امكانية تحقيق اي من الأهداف السابقة.

وتشكل القروض أهم العمليات التي تستطيع من خلالها المصارف التجارية تحقيق الأرباح، بشكلٍ يجعل من صافي حقوق المساهمين موجباً. وفي حالة تعثر هذه القروض، فإنها سوف تهدد سلامة الموقف المالي للمصرف. وهنا من المهم الإشارة الى أهم عمليات تعثر القروض في العمليات المالية المتداولة في الأسواق الحديثة[١٠]:

١- حالات التعثر في الأوراق المالية، ويتم ذلك عند تأخر تسديد قيمتها عند موعد الاستحقاق التعاقدي.
٢- حالات التأخر في تسديد القروض العقارية لمدة قد تتجاوز الستة اشهر.
٣- في حالات السحب على المكشوف over draft عند خرق التسديد لمرتين متتاليتين.

---

[٦] د. عبد المنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، ج١، مطبعة الديواني، بغداد، ط٢، ١٩٨٦، ص ١٣٥.
[٧] سمير الشاهد، الضوابط العامة للرقابة المصرفية – اهميتها واثرها، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٦٣.
[٨] د. علي منصور، محمد بن شعاع، تقييم الاداء باستخدام انموذج CAMEL، دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٧، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني، ديسمبر، ٢٠٠٨، ص ٨.
[٩] باري سيجل،النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٧، ص ٢٤٠.
[١٠] محسن احمد الخضيري، الديون المتعثرة الظاهرة – الأسباب – العلاج، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، ص ٢٣.

ثانيا: مؤشرات (CAMELS) والقروض المتعثرة:

ان مؤشرات (CAMELS) لقياس الأداء المصرفي تحدد - في مراحل معينة ووفق مؤشرات معينة – طبيعة الأداء المصرفي، من خلال ربطه بحجم القروض المتعثرة. فمن هذه المؤشرات:

- المؤشر الذي يقيس نسبة القروض الى حقوق المِلكية والمخصصات (تخصيصات الديون المتعثرة)، ثم تقارن هذه النسبة مع فئات جودة الأصول الموضوعة في مؤسسة التقييم الأمريكية.

- المؤشر الثاني، هو نسبة المخصصات حقوق المِلكية والمخصصات لمواجهة الديون المتعثرة، كذلك تقارن هذه النسبة مع فئات جودة الأصول التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية.

المؤشران اعلاه يمكن ان يحددان موقف المصرف المالي استناداً على التصنيف (١:٥) المذكور آنفاً، وذلك من خلال ربط محوران الأداء بالقروض المتعثرة[١١].

كما أن مؤشر الحساسية لمخاطر السوق والذي يقيس الفرق بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة، والمطلوبات الحساسة لنفس السعر، قد يعطي صورة تنبؤية مستقبلية لطبيعة أداء المصرف. فكلما اتسعت الفجوة بين موجودات المصرف ومطلوباته (الحساسة لسعر الفائدة)، فإن ذلك يعني: إزدياد حجم المخاطر الحساسة بالنسبة للسوق في عمل المصرف. وهذا يعني: اهمية انتهاج سياسة إئتمانية جديدة تقوم على أساس تقليل حجم المخاطر في القروض والاستثمارات الجديدة، لتتكيف مع تغيرات السوق.

المبحث الثاني/ أسباب التعثر في القروض المصرفية واهم الاثار المترتبة عليها

أولا: أسباب التعثر في القروض المصرفية:

ان عملية فتح الإئتمان المصرفي، هي عملية مشتركة بين أطرافٍ عدة، وهي: المصرف التجاري (المانح للقرض)، والعميل (الطرف المقترض)، وكذلك النظام المصرفي وقواعده ومحدداته، والبيئة الاقتصادية ومتغيراتها، اضافة الى عمليات التحرر المالي والمصرفي على الصعيد الدولي. هذه الأطراف، قد تشترك مع بعضها، او احداها بمعزلٍ عن بقية العوامل، في تحديد اسباب التعثر الاقتصادي.

ولنبدأ من الحالة العامة على الصعيد الدولي، وهي التحرر المالي والمصرفي[١٢]:

أولا-التحرر المالي والمصرفي:

منذ نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، وصولاً الى الوقت الحاضر، خطت دول العالم باتجاه سياسات التحرر المالي، وبدرجات متفاوتة استجابة لشروط صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ونذكر، ان اهم اجراءات التحرر المالي وسياساته في الفقرات التالية:

- **التوسع في النشاط المصرفي الشامل، وفسح المجال أمام النشاط الخاص لولوج هذا المجال.**
- **اعتماد الادوات غير المباشرة في توجيه النشاط الائتماني وعرض النقد، أي اعطاء حرية أكبر لهذه المصارف في ممارسة انشطتها[١٣].**
- **منح الأولوية للنشاط الخاص في منح الائتمان، وان تكون الفرص متكافئة بين القطاعين العام والخاص في الحصول على التمويل اللازم.**
- **منح الحرية لحركة رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة، سواء باتجاه الداخل او الخارج، وفي مختلف الأنشطة الاستثمارية الحقيقية.**

اضافة الى اجراءات عديدة اخرى تتعلق بتحرير اسعار الفائدة، ومدد الائتمان، ونوعية العمل المصرفي.

- نلاحظ من العوامل السابقة، ان فسح المجال – وبشكلٍ واسع احياناً – في بعض الدول للنشاط الخاص لولوج العمل المصرفي، قد فتح المجال امام اصحاب رؤوس الأموال والذين لايملكون الخبرة الكافية في العمل المصرفي، في دخول المجال، والذي تسبب في إرتباكٍ واضح في النشاط المصرفي في العديد من التجارب، بسبب اعطاء الأولوية لهدف الربح، دون بقية الاعتبارات في العمل المصرفي وضعف الانضباط المالي. كما ان التطبيق الفوري لعمليات التحرر المالي دون التسلسل والتدرج المطلوبين في هكذا برامج او سياسات، قد ساهم في احداث ارتباك –

---

(11) **Andrea Schachter, Issues in Electronic Banking: An over view, IMF Policy Discussion Paper, IMF, 2002, p. 13.**

(12) **Kidwell, Peterson & Blackwell: Financial Institutions, Marhets and Money- Eight Edition- Dryden Press, 2000, p. 434.**

(١٣) تشارلز فربلاند، المتطلبات اللازمة لتحديث القطاعات في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ابو ظبي، ٢٠٠١، ص ١٢٣.

واحياناً أقرب ما يكون الى الفوضى – والتي انعكست بوقتٍ لاحق على عمليات تعثر القروض، نتيجة لأسباب سنذكرها لاحقاً ضمن مجموعة الأسباب الخاصة بالمصرف والعميل.

كما ان عمليات التحرر المالي وحرية انتقال رؤوس الأموال من والى البلدان، قد ساهمت في سرعة إنتقال الأزمات المالية والمصرفية بين بلدان العالم، وإن كانت بدرجاتٍ متفاوتة[١٤]، الا ان الأزمة في أميركا وأوربا على سبيل المثال، سنجد صداها في بلدان شرق آسيا وفي البلدان العربية، خاصة البلدان ذات الدرجة العالية من الانفتاح المالي والاقتصادي، مثل: بلدان الخليج العربي، وهو ما اثبتته الأزمة المالية العالمية الأخيرة في (٢٠٠٨- ٢٠٠٩م)، هذه الأزمات المالية المتنقلة أدت الى زيادة سحب الودائع، وانخفاض نوعية الموجودات المصرفية، وانخفاض نوعية محفظة القروض، وتزايد القروض الرديئة (غير العاملة)، وبالتالي تدهور الثقة في النظام المصرفي في البلد، وهو ما حدث في بلدان اوربا وامريكا وبلدان الخليج العربي وشرق آسيا، والتي انعكست على الاقتصاد الحقيقي في تلك البلدان، وبشكل علاقة تأثير متبادل، بأعتبار ان القطاع المالي يؤثر ويتأثر بالقطاع الحقيقي. وهنا لابد من الأشارة الى المعايير المستخدمة لتحديد الأزمة المالية والمصرفية، ومنها[١٥]:

- إذا تجاوزت نسبة القروض المتعثرة الى مجموع القروض، نسبة (١٥%).
- إذا تجاوزت عملية انقاذ المصارف من الإفلاس (تخصيصات الديون المتعثرة)، نسبة (٢%) من الناتج المحلي الإجمالي.

اما الفقرة الأخيرة المهمة المتعلقة بسياسات التحرر المالي، كاحد اسباب التعثر في القروض المصرفية، هو ان الاندفاع السريع في سياسات التحرر المالي والمصرفي، لم يواكبها نفس القدر من الرقابة والحوكمة والشفافية لضبط ومراقبة النشاط المالي والمصرفي، وهو ما ادى الى جنوح كثير من التجارب في هذا المجال بعيداً عن الأهداف الاساسية الموضوعة من السلطات النقدية، أي ان تخفيض القيود على العمل المصرفي، لم يقترن بوضع ضوابط للآليات والأدوات الجديدة في العمل المصرفي.

ثانيا: العوامل المتعلقة بالبيئة الاقتصادية:

من المعروف ان النشاط المصرفي يؤثر في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد، وذلك من خلال تأثيره في سعر الفائدة، وبالتالي في حجم الائتمان (استهلاكي او استثماري)، وكذلك في عرض النقود وبالتالي في المستوى العام للاسعار ومستوى النشاط الاقتصادي، الا ان النشاط المالي والمصرفي يتأثر بدوره، وبشكلٍ كبير بالتغيرات الاقتصادية، فأي تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي سوف ينعكس على طبيعة عمل الجهاز المصرفي، وتحديداً من خلال زيادة حجم القروض المتعثرة، وازدياد حجم المخاطر في السوق، وهو ما يؤثر بشكلٍ سلبي في نوعية موجودات المصارف، خاصة في جانب القروض، والتي تتحول نسبة كبيرة منها الى قروض غير عاملة ناجمة عن تباطؤ مستوى النشاط الاقتصادي.

ويمكن الإشارة الى اهم المخاطر والتغيرات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية والمالية المحيطة، بالعوامل التالية[١٦]:

أ. **مخاطر تتعلق بتقلبات اسعار الصرف:**

إذ أن تقلبات اسعار الصرف تؤثر في موجودات المصرف في حالة كونها مقومة بالعملات الأجنبية، تؤدي الى اهتزاز موقف المصرف المالي كما أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية، او ارتفاعه، يؤثر في القروض الممنوحة من المصرف. ففي حالة انخفاض سعر صرف العملة المحلية، فإن ذلك يعني ان المصرف سوف يحقق خسارة ناجمة عن الفرق في سعر صرف العملة من القروض الآجلة التي يسددها العملاء للمصرف.

ب. **مخاطر تغيرات سعر الفائدة:**

في هذه الحالة، فإن سعر الفائدة قد يتغير صعوداً بأعلى من سعر الإقراض، مما يجعل المقترض (العميل) يتحمل تكاليف اضافية، قد تدفعه الى محاولة التهرب من استحقاق الدين في موعده. وفي حالة انخفاض سعر الفائدة، فإن المصرف سوف يتحمل الفرق بين سعر الفائدة عند الإقراض، وسعر الفائدة الحالي على القرض.

---

[١٤] الحريري عبد الغني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة شلف، ٢٠٠٧، ص ٦٤.

[١٥] احمد طلفاح، الازمات المالية وازمات سعر الصرف واثرها في التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أبريل/٢٠٠٥، ص ١٢.

[١٦] د. علي عبد الله شاهين، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) لدعم فاعلية التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الاسلامية، غزة، آذار/٢٠٠٥.

٣- مخاطر تتعلق بتقلبات اسعار الأوراق المالية:
ان انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالية بحيازة الأفراد، سوف يقلل من حجم موجوداتهم المالية، وهذا ما يدفعهم الى محاولة التهرب من التزاماتهم، ومنها القروض المصرفية بشكلٍ يزيد من نسبتها[١٧].

٤- تقلبات أسعار السلع:
ان انخفاض اسعار السلع التي يحوزها الأفراد لاسبابٍ مختلفة، قد تدفع الأفراد ايضاً للتهرب من التزاماتهم بسبب انخفاض موجوداتهم.

وتشير الكثير من الدراسات التطبيقية الى ارتباط الأزمات المالية بشكلٍ كبير، باتجاه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض عن سنواتٍ سابقة، او بإرتفاع معدلات التضخم. كما ان التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات الوطنية باتجاه العملات الأجنبية، قد تعطي مؤشراً لحدوث الأزمة المالية، وبالتالي تعثر القروض المصرفية نتيجة للتغيرات في البيئة الاقتصادية المحيطة.

ثالثا- عوامل تتعلق بالعميل[١٨]:

من العوامل المهمة التي تؤدي الى تعثر تسديد القروض في مواعيد استحقاقها، فيما يتعلق بالعميل. ويمكن الإشارة الى العوامل التالية:

- تعثر الوضع المالي للعميل نفسه، وتعسر وضعه المالي بسبب تغيرات النشاط الاقتصادي عموماً وفي مجال نشاط العميل نفسه بشكلٍ يجعل وضعه المالي متعسراً، يتعذر معه تسديد التزاماته تجاه الآخرين ومنها المصارف، وهو ما يدفع بعض العملاء الى إشهار إفلاسهم، لحمايتهم من المطالبات المالية.
- سوء النيَّة لدى العميل، وهو عكس مفهوم الثقة الذي ينبغي توافره في عملية منح الائتمان بين المصرف والعميل.
- حصول ظروف غير متوقعة، كالمرض او الوفاة، بشكلٍ يجعل من الصعوبة على المصارف، الحصول على قروضها من الأطراف ذات العلاقة بالعميل (الأقارب أو الورثة.....الخ). اضافة الى الأحداث الطارئة، غير المتوقعة التي تحصل على مستوى المجتمع، كالاضطرابات السياسية والاجتماعية، او الحوادث الطبيعية، والتي تترك أثرها على عموم أفراد المجتمع، وتحديداً العملاء المتعاملين مع المصارف.

رابعا: عوامل تتعلق بالمصارف نفسها[١٩]:

هذه العوامل تكاد تكون على درجةٍ كبيرة من الأهمية، كونها تتعلق بالجهة المؤثرة ومتأثرة بنفس الوقت، أي المقترضة والمقرضة بنفس الوقت، والذي يتطلب منها، درجة عالية من الدقة والدراسة الكفوءة في إدارتها لمحفظة القروض تحديداً. ومن اهم العوامل التي تؤدي الى تعثر القروض المصرفية والمتعلقة بالمصارف ذاتها، هي:

- ضعف الدراسات المتعلقة بالواقع المالي للمتعاملين مع المصارف، ومنح القروض على أسس شخصية او مصالح ضيقة تتعلق بإدارة المصرف والعميل، وضعف الضمانات المصرفية.
- عدم الشفافية بين المصرف والعملاء فيما يتعلق بطبيعة العمليات الائتمانية والاستثمارية التي يقوم بها المصرف، وحقيقة وضعه المالي وادخال هذه الأمور ضمن بند السريَّة والخصوصية.
- ضعف كفاءة دراسات الجدوى للمشاريع التي يجري تمويلها من المصارف، وانعكس ذلك لاحقاً عند التلكؤ في تنفيذ او عمل هذه المشاريع وصعوبة استرداد القروض منها.
- عملية تركز القروض لقطاعات معينة وفق اسس غير موضوعية، وانها تتعلق بالمحاباة والنظرة غير الموضوعية.
- عدم متابعة اتجاهات الائتمان بعد الاقراض.

---

[١٧] علي بدران، الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل ٢، مجلة المحاسب، الفصل الثالث، العدد (٢٣)، ٢٠٠٥، ص ١٢.
[١٨] خليفة جبر النجار، التحليل الائتماني، مدخل اتخاذ القرارات، عمّان، مطبعة بنك الاسكان، ١٩٩٧.
[١٩] صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الازمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء، نيسان/٢٠٠٩، ص ١٣.

كذلك فإن عدم توفر او دقة المعلومات الكاملة لدى ادارة المصرف قد تكون من الاسباب الهامة في تعثر القروض بسبب عدم توجيه الائتمان نحو الاتجاهات الأكثر كفاءة وأماناً. كما ان هناك اسباب اضافية، مثل ارتفاع اسعار الفائدة بشكلٍ يصعب على المدينين بتسديد التزاماتهم تجاه المصارف. كذلك فإن انهيار سعر صرف العملة قد يكون من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض.

ان تعثر القروض – بأسبابها المختلفة – قد تؤدي في مرحلة اولى الى أزمة سيولة لدى المصارف بشكل تجعلها عاجزة عن مواجهة الالتزامات الآنية المستحقة تجاه دائنيها ولكنها قد تتمكن من تأديتها في مرحلةً لاحقة، لكن الأخطر في أزمة تعثر القروض هو عندما تصل المصارف الى مرحلة العسر، أي عندما تصبح مطلوبات المصارف اكبر من موجوداتها، وهنا يصبح المصرف على حافة الانهيار المالي، وهو ما يقوض الثقة لاحقاً في النظام المصرفي إذا ما أخذنا بالاعتبار امكانية انتقال الأزمة بين المصارف المتعاملة فيما بينها وعلى طريقة (أحجار الدومينو)، وهنا لابد من تحديد الآثار المترتبة على تعثر القروض المصرفية، وهو ما سيتم تناوله في الفقرة اللاحقة.

ثانيا: أهم الآثار المترتبة على تعثر القروض المصرفية:

ان حالة تعثر القروض المصرفية قد تنطوي على أبعاد وآثار كبيرة وحادة على النشاط الاقتصادي والمالي للبلد، وهنا لابد من فهم طبيعة التعثر في القروض، حتى يمكن تحديد آثارها اللاحقة، فعندها تكون حالة التعثر في القروض المصرفية آنية ومرحلية ومحصورة بمصرفٍ معين، او عدد محدد من المصارف، عندها يمكن استيعاب آثار هذه الحالات ومعالجتها، والحيلولة دون تفاقم آثارها السلبية.

الا ان الخطورة تكمن عندما تكون حالة تعثر القروض المصرفية حالة مزمنة ممتدة لفترة طويلة، قد تكون لأكثر من سنة، وتشمل عدد كبير من المصارف بحكم حالة الترابط المالي الناجمة عن عمليات التحرر المالي والمصرفين عندها تنجم آثار سلبية عديدة سواء على الصعيد المصرفي (الجهاز المصرفي) او على صعيد النشاط الاقتصادي الحقيقي باعتبار ان المصارف التجارية تحديداً هي اهم الحلقات الوسيطة بين الدائنين والمدنين او بين الوحدات العائلية ووحدات الأعمال او بين الوحدات الاقتصادية نفسها او حتى في المؤسسات المالية الأخرى، الأمر الذي جعل أي أثر سلبي في هذه المصارف ينعكس على بقية الوحدات الاقتصادية والمالية في البلد، ولعل اهم الآثار السلبية الناجمة عن تعثر القروض المصرفية، هي مايلي:

١- على صعيد الجهاز المصرفي:

- نقص في سيولة المصارف التجارية بشكلٍ يجعلها عاجزة عن مواجهة استحقاقات الدائنين الآنية.
- انخفاض في جودة اصول موجودات المصرف التجاري نتيجة لتعثر استرداد قروضه للعملاء بحيث تصبح اصول غير مدورة للعوائد، وبالتالي انخفاض نسبة العائد والموجودات.
- انخفاض الملاءة المالية للمصرف التجاري أي ازدياد احتمالات تعرضه للعسر او الافلاس.
- عند وصول المصرف لحالة العسر المالي عندها يعجز المصرف عن مواجهة التزاماته لاحقاً او مستقبلاً، عندها يصل المصرف الى حالة الافلاس[٢٠].

بناءً على الفقرة السابقة، تبدا الثقة بالجهاز المصرفي تقل لدى العملاء والمتعاملين بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وقد تتفاقم هذه الحالة عند حدوث حالات سحب مفاجيء وكبير للودائع قد يكون نتيجة لمخاطر معنوية moral hazard او مخاطر حقيقية والذي يؤدي بدوره الى انخفاض الانخفاض الاستهلاكي والاستثماري، وينخفض مستوى النشاط الاقتصادي وصولاً لحالة الركود او حتى الكساد والذي ينتج عنه:

- انخفاض حجم الانفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.
- الاستغناء عن عدد كبير من الأيدي العاملة بما يفاقم من مشكلة البطالة بما فيها العاملون في الجهاز المصرفي.
- اغلاق العديد من المشاريع الانتاجية والخدمية.
- زيادة نسبة التخصيصات اللازمة لمواجهة حالة تعثر القروض المصرفية.
- قد تتزامن حالة الركود في الاقتصاد مع ارتفاع في مستويات الاسعار (انخفاض قيمة العملة الوطنية) أي حالة الركود التضخمي (Stagflation) ويفاقم من آثار فقدان الثقة في الجهاز المصرفي.
- اختلال التبادل مع العالم الخارجي.

[٢٠] د. عبد النبي اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالازمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، جامعة أسيوط، بدون تاريخ، ص ٣.

وتبقى الآثار اللاحقة فيما يخص تعثر القروض المصرفية وفقدان الثقة في الجهاز المصرفي هو في حجم الجهود وتقبل التضحيات والخسائر اللازمة لمعالجة هذه الآثار عبر إعادة الثقة في الجهاز المصرفي، ليس أقلها، تخصيص جزء من الناتج المحلي لمواجهة حالة تعثر القروض او خفض اسعار الفائدة، لتعزيز الاستثمار او زيادة الانفاق الحكومي لتعويض النقص الحاصل في الانفاق الخاص، وغيرها من المعالجات التي تهدف الى اعادة الاقتصاد الى نقطة البداية.

وسوف يتم تناول اهم المعالجات المتبعة لمعالجة حالة تعثر القروض بشكلٍ عام، أي المعالجات العامة، الممكن والواجب اتباعها، مع التأكيد على خصوصية كل بلد ودرجة تطوره المالي والمصرفي والاقتصادي.

ثالثاً: أهم المعالجات لحالة تعثر القروض المصرفية:

ان مسألة وضع معالجات فاعلة لمشكلة القروض المصرفية هي مهمة تكتنفها العديد من الصعوبات والتعقيدات الناجمة عن تعقد وتنوع أسباب وآثار مشكلة التعثر، لذا فإن المعالجة الصحيحة ينبغي ان تنطلق إبتداءً من تحديد السبب او الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة، وكذلك الآثار الناجمة عنها وطبيعة الأطراف المتضررة، أي إجراء دراسة دقيقة وشاملة لابعاد هذه المشكلة وطبيعتها، هل هي آنية مرحلية، أم مزمنة وخطيرة..؟ لوضع المعالجات الدقيقة. الا ان اهم المعالجات تستند للأسس التالية:

١- اولى المعالجات تستند الى مقررات "لجنة بازل" وتحديداً "لجنة بازل/٢" والتي أكدت على عدة أسس لغرض الحفاظ على سلامة الموقف المالي للمصارف، ومنها:

- التأكيد على أهمية ملاءة رأس المال وهو إجراء وقائي يضمن ارتفاع رأس المال لدى المصرف، وانخفاض امكانية تعرضه لنقص السيولة.
- ربط مخاطر تشغيل رأس المال، بمعدل كفاية رأس المال. إذ أكدت مقررات اللجنة على ان معدل كفاية رأس المال ينبغي الا يقل عن (٨%) (في العراق ١٢%)[٢١]

$$\text{ومعدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{اجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر المستقبل}}$$

والحصيلة ينبغي ان تساوي كحدٍ أدنى (٨%) كما ذكر سابقاً، أو أكثر من هذا المعدل، وبالتالي على المصارف السعي لزيادة (البسط) وتقليل (المقام)، أي تقليل حجم المخاطر في منحها الائتمان، او في استثماراتها المختلفة.

٢- الإجراء الثاني هو مراقبة تغيرات رأس المال صعوداً او نزولاً لضمان احتفاظ المصارف بما يزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وهنا قد تكون المراقبة داخلية من المصرف نفسه، او من السلطة النقدية ممثلةً بالبنك المركزي.

٣- اعتماد المزيد من الانضباطية (Discipline) في عمليات منح الائتمان، والابتعاد عن الائتمان المتساهل الذي كان أحد أهم أسباب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٧م.

٤- اجراءات ما بعد الأزمة، وتتعلق بتخصيص نسبة معينة من إجمالي القروض كاحتياطيات، لمواجهة الخسارة الناجمة عن تعثر القروض، وقد كانت هذه النسبة تبلغ (٢%) من إجمالي القروض – حسب مقررات لجنة بازل – لكن جرى رفع هذه النسبة الى (٧%) بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٧م[٢٢].

٥- انشاء صناديق تحوطية ذات طبيعة استشارية يكون هدفها معالجة الآثار الناجمة عن تعثر القروض على صعيد الاقتصاد الكلي. وهذه الخطوة يراها البعض ضرورية، لأن اتباع سياسة متحفظة من المصارف لغرض تامين السيولة، ربما تنعكس سَلباً بنفس الوقت على الاقتصاد الحقيقي الذي يحتاج مزيداً من الانفاق في حالة ازمات تعثر القروض (المفاضلة والمواءمة في أولوية الأهداف)، وان تقوم هذه الصناديق بشراء المشاريع المتعثرة لضمان استمرار إداراتها، وليس تصفيتها وبيع أصولها، وذلك لضمان امكانية تسديد التزاماتها للمصارف على ان تكون – من ضمن - ادارة هذه المشاريع، خبراء في الشؤون المالية، خاصة ما يتعلق منها بالديون المتعثرة.

---

[٢١] هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، ٢٠١١، ص ٨٦.

[٢٢] هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة، مصدر سابق، ص ٩٢.

المبحث الثالث/ واقع مشكلة تعثر القروض المصرفية في العراق

أولاً: واقع القطاع المصرفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م:

شهد القطاع المصرفي بعد عام ٢٠٠٣م تغيرات جذرية كبيرة، سواء في هيكليته او طبيعة آليات عمله، وسواء أكان ذلك على صعيد البنك المركزي، او على صعيد المصارف التجارية. وهذه التغيرات تفاعلت بشكلٍ او بآخر مع التغيرات الجذرية والحادة في البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلد، وافرزت نتائج عميقة على الصعيد المصرفي. فبالنسبة لعمل السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي بإعتبارها رأس الهرم في الجهاز المصرفي، فقد شهد التغيرات التالية:

- منح البنك المركزي إستقلالية تامة في وضع وإدارة السياسة النقدية، وكذلك من الناحية القانونية بمعزلٍ عن السلطة التنفيذية، فلم يعد البنك المركزي يلعب دور الرافعة المالية للحكومة. وهذه الاستقلالية منحت بموجب قانون سلطة الائتلاف (المنحلة) رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤م.
- أكدت السياسة النقدية الجديدة على إتباع الأدوات غير المباشرة في توجيه ومراقبة الائتمان المصرفي، بما منح المصارف التجارية حرية أكبر في العمل المصرفي.

اما فيما يخص المصارف التجارية، فقد شهدت تغيرات كبيرة عام ٢٠٠٣م سواء في الهيكلية او طبيعة العمل، وكما يلي:

- شهدت المصارف التجارية نمواً كبيراً في عددها، إذ بلغ عدد هذه المصارف ما يقارب الـ (٥٠) مصرفاً عام ٢٠١٢م، وهي تنمو أفقياً. كذلك فهي تمثل مصارف محلية، وفروع لمصارف أجنبية وعربية[٢٣].
- اعتمد العمل المصرفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م صيغة الصيرفة الشاملة للمصارف التجارية، والابتعاد عن الأعمال الانتقائية في الصيرفة مثلما كان متبع قبل عام ٢٠٠٣م، حيث كانت هناك مصارف زراعية وصناعية وتجارية، تتولى تقديم التسهيلات الائتمانية حسب التقسيم القطاعي، وقد جرى – كما ذكر - اعتماد اسلوب التسهيلات الائتمانية الشاملة.
- التأكيد على أهمية الانفتاح المالي في العمل المصرفي وتحرير اسعار الفائدة بشكلٍ يجعل هامش فارق موجب[٢٤]، مربح للمصارف، وهو ما دفع العديد من المصارف للتوسع في منح الائتمانات اعتماداً على قدرتها في تحديد سعر فائدة على القروض التي تمنحها وبفارق أعلى مما هو محدد في السلطة النقدية (الفرق بين الفائدة على الايداع والاقتراض)، هذا الفارق التي استطاعت المصارف فرضه بعيداً عن محددات السلطة النقدية والتي كانت تؤكد على ان هذا الفارق ينبغي ان يكون بحدود (١- ٢%) بين الفائدة على الايداع والفائدة على الإقراض. ان المصارف كانت تضع فارق يبلغ (٤- ٥%) رغبة في تحقيق مزيد من الارباح هذه الحالة تحديداً، دفعت العديد من المصارف التجارية العاملة في العراق الى التخلي ولو بشكلٍ نسبي، عن سياساتها المتحفظة في منح الائتمان والتي كانت تتبعها نتيجة للبيئة الاقتصادية والسياسية السائدة في العراق، هذا التخلي عن التحفظ والتوسع النسبي في منح الائتمان قد جعل العديد من هذه المصارف تعاني من حالات متفاوتة من تعثر قروضها بين مصرفٍ وآخر. وقد تفاقمت مشكلة تعثر القروض في العراق خلال تلك السنوات، وتحديداً منذ عام ٢٠٠٥م وصولاً الى عام ٢٠٠٨م، وذلك لعدة أسباب، وحسب الجهات المتعاملة في النشاط المصرفي. ويمكن إرجاع هذا التعثر الى عوامل رئيسية، وهي:
- الضبابية الحادة في البيئة الاقتصادية والسياسية والتي انعكست على موضوعية وواقعية تقييم الأداء، والمخاطر في النشاط المصرفي فيما يخص إدارات المصارف التجارية. وكذلك الضبابية في تنفيذ معايير المراقبة والتوجيه للنشاط المصرفي والذي جعل الكثير منها تتجاوز هذه المعايير.
- اندفاع المصارف نحو هدف تحقيق الأرباح مستفيدة من حالات عدم الجدية والتلكؤ في البيئة القانونية التي تخص العمل المصرفي، خاصة في ظل وجود موارد مالية كبيرة مع عدم وجود بيئة مؤسسية قانونية موازية، خاصة فيما يخص مراقبة الأداء وتقييم المخاطر في النشاط الائتماني المصرفي.

---

[٢٣] التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٢م.

[٢٤] د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد الريعي، بحث منشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، تشرين الثاني/٢٠١١، ص ٥. www.cpi.com

- اضافة الى ان هذه البيئة غير واضحة المعالم والتي تفتقد الى الشفافية والى المعايير اللازمة للمراقبة والتقييم وفي ظل التحرر المالي قد جعلت المصارف تندفع نحو هدف الربحية وتراجع اهمية معايير السيولة والآمان وبشكل جعل العمل المصرفي اقرب ما يكون الى معايير العمل التجاري الاقتصادي منه الى معايير العمل المصرفي.

ثانياً : الديون المتعثرة في القطاع المصرفي العراقي

ان ظاهرة تعثر الديون وفشل المصارف في استرداد الكثير من ديونها من المقترضين اضافة الى تعثر استرداد جزء كبير من هذه القروض بالنسبة لمصارف اخرى، هذه الظاهرة لايمكن فصلها عن طبيعة التغيرات والاضطرابات الحادة في العراق سواء على الصعيد الاقتصادي او الأمني وحتى السياسي والاجتماعي، ونتيجة لترابط آثار هذه التغيرات فهي ستنعكس حتماً على القطاع المصرفي وعلى المتعاملين مع هذا القطاع ويمكن تأشير حالات التعثر الائتماني للعديد من المصارف العراقية من خلال الجدول التالي الذي يوضح حالة تعثر المصارف للفترة (٢٠٠٧- ٢٠٠٨م).

جدول يبين حجم الديون المتأخرة من ٢٠٠٧/١٢/٣١-٢٠٠٨م

ت	اسم المصرف	قيمة الديون/(مليار دينار)
١.	مصرف بغداد	٢٦.٠١٧
٢.	المصرف التجاري العراقي	٨.٥٤٥
٣.	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	٥.٧٠١
٤.	مصرف الاستثمار العراقي	١١.٩١٣
٥.	مصرف الائتمان العراقي	١٨.٠١٣
٦.	مصرف البصرة الدولي	٥.٧٥٠
٧.	مصرف الوركاء للاستثمار	١٥.٧٥٠
٨.	مصرف البركة	١٤.٧٨٤
٩.	مصرف كردستان	٥٩
١٠.	مصرف المنصور للاستثمار	
١١.	مصرف دجلة والفرات	

المصدر: المديرية العامة لمراقبة الائتمان والصيرفة

يظهر من الجدول السابق، التفاوت بين المصارف اعلاه في درجة تعثرها في استرداد قروضها وذلك تبعاً لعوامل عديدة. فالمصارف التي لم تعاني من تعثر، هي مصارف حديثة التأسيس، وهي غالباً ما اتبعت سياسات اقراض متحفظة. اما بقية المصارف فهي إنشات غالباً بعد سنوات قليلة من عام ٢٠٠٣م، وحاولت إتباع سياسات مرنة نسبياً في الإقراض مستغلة الحالة الضبابية والمتراخية في تنفيذ معايير الحوكمة للنشاط المصرفي، وكذلك الانفتاح الواسع في عمليات التحرر المالي والمصرفي في محاولة لتحقيق ارباح عالية متناسية. ان مثل هكذا بيئة رخوة قانونياً ومالياً واقتصادياً قد تكون احدى اهم عوامل تعثر القروض المصرفية، ويضاف الى التغيرات الحادة في البيئة الاقتصادية، وحالة عدم الاستقرار في البلد، عدم التزام ادارات معظم هذه المصارف بتحقيق المواءمة بين أطراف مثلث العمل المصرفي، وهو ما نجده بشكلٍ واضح في (مصرف كردستان) على سبيل المثال، حيث حقق اعلى نسبة تعثر في القروض وهو ما يمكن ارجاعه الى حالة الانفتاح الاقتصادي الواسع في عمل المصارف في الاقليم بالذات في منح القروض نتيجة للبيئة الاستثمارية النشيطة هناك، كما ان الأزمة الحالية قد ألقت ببعض آثارها على السوق المالية في العراق، وان كان بدرجة محددة، إذا ماقارناها ببعض البلدان العربية (خاصة الخليجية منها)، إلا أن ذلك لايمنع من انتقال بعض آثار الأزمة المالية عام ٢٠٠٧م الى السوق المالية في العراق، مسببة العديد من حالات التعثر في استرداد القروض المصرفية، خاصة بالنسبة للمصارف المحلية ذات التعاملات الواسعة مع الخارج.

ولابد من ذكر حالة ضعف او غياب الشفافية احياناً لدى الكثير من المصارف التجارية داخل العراق في الافصاح عن حقيقة موقفها المالي في ظل ضعف معايير الحوكمة – كما ذكر سابقاً – تبين جانب مهم من حالات التعثر المصرفي اوو محاولات اخفاءها. وهنا لابد من الاشارة الى حالة المصرف التجاري العراقي (TBI) حيث كشف بعض المسؤولين عن منح المصرف المذكور لقروض تجاوزت (٩٠٠$) مليون دولار امريكي بدون ضمانات حقيقية، وهو أمر يكشف مدى ضعف وسوء ادارة في مصارف مهمة على الصعيد

المحلي، مثل المصرف التجاري العراقي الـ (TBI) الذي يشكل احد الدعامات المالية الاساسية في منح الائتمان بمختلف انواعه في العراق.

ولقد لجأت بعض المصارف الى زيادة نسبة المخصصات لمواجهة حالة التعثر في القروض لديها، الا ان هذه المخصصات لم تتجاوز نسبة الـ (٢٥%)[٢٥] من حجم القروض المتعثرة في افضل الأحوال، كما لجأت مصارف أخرى الى زيادة رأس مالها لزيادة ملاءتها المالية، وزيادة النسبة بين الأصول والخصوم لتعزيز موقفها المالي.

ولابد من الاشارة الى مصرفي (الرافدين) و (الرشيد)، وبالرغم من كونهما من المصارف الحكومية اللذين كان لهما دور في تنشيط العمل المصرفي بشكلٍ خاص والاقتصادي بشكلٍ عام. الا ان تعثر هذين المصرفين يرجع بالاساس الى التغيرات التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣م، قد أفرزت واقع جديد بالنسبة لهذين المصرفين، حيث لجأت الحكومة الى اعادة هيكلة مصرف الرافدين تمهيدا لتصفيته، وإعادة هيكلة مصرف الرشيد بسبب ديونهما المتعثرة بسبب تراكم نسبة ديونهما المتعثرة (Bad Loans) او الديون غير العاملة (Non–Performing Loans)، فإذا تجاوزت نسبة الديون المتعثرة نسبة الـ (١٥%) من مجموع قروض المصرف، ففي هذه الحالة يكون على المصرف اجراء دراسة ومعالجة لمجمل ديونه.

المبحث الرابع/ إجراءات معالجة الديون المتعثرة

هناك جملة من الاجراءات والمعالجات التي يمكن للمصارف الأخذ بها لمعالجة القروض المتعثرة منها اجراءات وقائية احترازية عند منح القرض ومنها اجراءات بعد منح القرض وهناك اجراءات معالجة عند حصول حالة التعثر سداد القرض عند موعد استحقاقه.

اولا: المعالجات الوقائية (الاحترازية):

تتضمن هذه المعالجات جملة الاجراءات المتخذة من إدارة البنك قبل منح القرض للعميل. ومن أهم هذه المعالجات، يمكن الإشارة الى الآتي:

١- اجراء تقييم شامل وموضوعي للموقف المالي للعميل وجدوى المشاريع او الاستثمارات التي يديرها وجدواها الاقتصادية والمالية.
٢- دراسة وتقييم شامل للبيئة الاقتصادية والمالية لوضع معالجات تحوطية حول التغيرات المرجح حدوثها في تلك البيئة وانعكاساتها على النشاط المالي والمصرفي.
٣- التنسيق مع الجهات الرقابية وخاصة السلطة النقدية لتحديد مدى سلامة وكفاءة الادارة المصرفية وحق المعايير الموضوعة خاصة معايير (CAMELS)، وكذلك درجة تحقيق المواءمة في مثلث العمل المصرفي.
٤- فرض ضمانات مالية وعينية مناسبة عند منح القرض.

ثانيا: معالجات متزامنة:

وتتم هذه المعالجات بعد منح القروض، وتتضمن متابعة دقيقة وشاملة لنشاط العميل بعد منح القرض. ومن أهم هذه الاجراءات والمعالجات ما يلي:

١- اجراء دراسات ومسح شامل ودقيق لنشاط العميل بعد منحه القرض، واتجاهات استخدام القرض الممنوح لضمان سلامة الموقف المالي للعميل.
٢- اجراء دراسات دقيقة حول نسبة الديون المتعثرة الى مجمل قروض المصرف، وكذلك نسبة السيولة المصرفية، ودرجة يسار المصرف لضمان سياسة ائتمانية كفوءة تعتمد الانضباط المالي بقدر ما تحقق الربحية.
٣- دراسة التغيرات الحاصلة في الأسواق المالية المحيطة، خاصة بالنسبة للبلدان الأوسع تعاملاً مع العراق بما يضمن تخفيف حدة الصدمات المالية الممكن انتقالها الى الأسواق المالية والمصرفية في العراق.

[٢٥] بيانات المديرية العامة لمراقبة الائتمان لسنة ٢٠٠٨م.

٤- فرض ضمانات مالية وعينية:

- اجراءات ومعالجات التعثر في تسديد القرض:

تتضمن الاجراءات في هذه الحالة جملة من المعالجات التي يمكن ان تلجأ اليها المصارف عند حدوث وتفاقم حالات التعثر في تسديد القروض عند موعد استحقاقها ومن اهم هذه المعالجات، مايلي:

أ) دراسة مدى او درجة التعثر في تسديد القرض لدى العميل، وهنا قد يلجأ المصرف كمرحلة اولى الى إعادة جدولة الدين وقد يكون بشروط مخففة، او من الممكن ان يلجأ المصرف الى شراء بعض الموجودات من العميل او حتى امكانية مشاركته في نشاطه الاقتصادي بمبلغ القرض المستحق، ان كانت هناك جدوى في مشروع العميل الاقتصادي او المالي او ما تعرف برسملة الدين.

ب) قد يلجا المصرف الى تصفية الدين في حالة انعدام امكانية استرداد المبلغ، وهنا قد يلجا المصرف الى اجراء عكسي وهو اقراض العميل مرة ثانية لاعادة الامكانية في تحفيز نشاطه الاقتصادي من جديد وحسب متغيرات ومتطلبات الوضع الاقتصادي وبالتالي امكانية تسديد القرضين، وهذه الحالة تعرف بتعويم العميل.

ج) تخصيص مبالغ معينة من رأس مال البنك لمواجهة القروض المتعثرة، وذلك لضمان ديمومة وامكانية استمرار البنك في عمله من خلال الحفاظ على مركزه المالي وسمعته المصرفية.

الاستنتاجات:

١- ان حالة او ظاهرة تعثر القروض المصرفية في العراق ما تزال حالة محدودة نسبياً اذا ما قورنت بالبلدان المجاورة ذات الامكانات المالية الاقل بالنسبة للعراق، وذلك بسبب ضعف وحداثة الاسواق المالية والمصرفية في العراق مقارنة بتلك البلدان.

٢- ان ظاهرة تعثر القروض المصرفية تتناسب بعلاقة طردية مع حالة التحرير المالي والمصرفي، فكلما ازدادت الأخيرة، ازدادت حالات التعثر المصرفي.

٣- كما ترتبط ظاهرة التعثر المصرفي بعلاقة وثيقة مع التغيرات الفجائية غير المحسوبة في الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني وكذلك التشريعات القانونية، وكلما ازدادت التغيرات في العوامل اعلاه، ازدادت حالات التعثر المصرفي باعتبار ان العوامل اعلاه تؤثر بالمحصلة سلباً او ايجاباً في النشاط الاقتصادي الذي ينعكس بنفس الوتيرة سلباً او ايجاباً على تعثر القروض المصرفية.

٤- تتفرع اسباب تعثر استرداد القروض الى ثلاث فروع اساسية، هي:

الأول: يتعلق بالعميل نفسه، وهو ذو أهمية تتراوح بين (١٠- ٢٠%) من مجمل الاسباب الاخرى مجتمعة.

الثاني: يتعلق بالبيئة الاقتصادية المحيطة وتغيراتها وتتراوح نسبة هذا العامل بين (٢٠- ٣٠%) من مجموع الأسباب.

الثالث: يتعلق بإدارة المصرف نفسها ويكاد يكون اهم العوامل ويتراوح وزنه النسبي بين (٦٠- ٧٠%) من مجمل الأسباب.

التوصيات:

١- حاجة العراق الى انشاء مراكز دراسات متخصصة لتأهيل المِلاكات المصرفية في دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للوصول الى تحليل دقيق لمركز العميل الاقتصادي والمالي.

٢- اهمية إجراء دراسات تنبؤية حول الأزمات الاقتصادية والمالية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي والمالي لوضع اجراءات تحوطية والتحقق من مدة آثارها خاصة على الصعيد المالي والمصرفي.

٣- تعزيز حالة الشفافية بين المصارف والاجهزة الرقابية والعملاء لضمان معرفة درجة كفاءة وسلامة الموقف المالي للمصارف واتجاهات الادارة نحو مزيد من الانضباط المالي مع تعزيز التفاعل والمساهمة في النشاط الائتماني.

٤- تعزيز اجراءات الرقابة والحوكمة من قبل السلطة النقدية نحو المصارف التجارية وضمان تطبيق معايير السلامة المصرفية بدقة وكفاءة.

٥- انشاء صندوق مشترك بين السلطة النقدية والمصارف التجارية، يكون مخصصاً تحديداً لمواجهة حالات التعثر في تسديد القروض، وتكون المساهمة من كل مصرف حسب نسبة منحه للقروض.
٦- التأكيد على المتابعة المستمرة والدقيقة من ادارات المصارف لاتجاهات وسبل استخدام القروض الممنوحة وبالوسائل المتاحة لضمان المعرفة الدقيقة لكفاءة استخدامها.

المصادر

١. احمد طلفاح، الازمات المالية وازمات سعر الصرف واثرها في التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أبريل/٢٠٠٥، ص ١٢.
٢. ايهاب عز الدين، الاثار الاقتصادية لمشاكل التسهيلات المصرفية في المصارف التجارية في مصر وكيفية مواجهتها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ١٢٦.
٣. باري سيجل،النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٧، ص ٢٤٠.
٤. بيانات المديرية العامة لمراقبة الائتمان لسنة ٢٠٠٨م.
٥. تشارلز فربلاند، المتطلبات اللازمة لتحديث القطاعات في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ابو ظبي، ٢٠٠١، ص ١٢٣.
٦. التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٢م.
٧. جمال ابو عبيد، ادارة القروض المصرفية غير العاملة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بدون تاريخ، ص ٧.
٨. الحريري عبد الغني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة شلف، ٢٠٠٧، ص ٦٤.
٩. خالد امين عبد الله، التدقيق والرقابة في المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١٩٩٨،١، ص ٤٦.
١٠. خليفة جبر النجار، التحليل الائتماني، مدخل اتخاذ القرارات، عمّان، مطبعة بنك الاسكان، ١٩٩٧.
١١. سمير الشاهد، الضوابط العامة للرقابة المصرفية – اهميتها واثرها، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٦٣.
١٢. صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الازمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء، نيسان/٢٠٠٩، ص ١٣.
١٣. عبد الكريم محمد عبد الحميد، التعثر المصرفي في جمهورية مصر العربية ووسائل المعالجة، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١١٧.
١٤. عبد المنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، ج١، مطبعة الديواني، بغداد، ط٢، ١٩٨٦، ص ١٣٥.
١٥. عبد النبي اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالازمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، جامعة أسيوط، بدون تاريخ، ص ٣.
١٦. علي بدران، الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل ٢، مجلة المحاسب، الفصل الثالث، العدد (٢٣)، ٢٠٠٥، ص ١٢.
١٧. علي عبد الله شاهين، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) لدعم فاعلية التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الاسلامية، غزة، آذار/٢٠٠٥.
١٨. علي منصور، محمد بن شعاع، تقييم الاداء باستخدام انموذج CAMEL، دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات ٢٠٠٣- ٢٠٠٧، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني، ديسمبر، ٢٠٠٨، ص ٨.
١٩. فاطمة بن شنة، ادارة الائتمان ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، ٢٠٠٨، ص ٥٩.
٢٠. محسن احمد الخضيري، الديون المتعثرة الظاهرة – الأسباب – العلاج، (القاهرة، ط١، ١٩٩٦)، ص ٢٣.
٢١. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد الريعي، بحث منشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، تشرين الثاني/٢٠١١، ص ٥.
٢٢. هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، ٢٠١١، ص ٨٦.

المصادر الاجنبية

23. Andrea Schachter, Issues in Electronic Banking: An over view, IMF Policy Discussion Paper, IMF, 2002,
24. Kidwell, Peterson & Blackwell: Financial Institutions, Marhets and Money- Eight Edition- Dryden Press, 2000.

Problematic of Non Performing Banking Loans in Iraq and the Methods of Treatment

Abstract

The banking system considered as one of the most important intermediate circle between creditor and debtors it is mean the most important funding rings in economic activity, whether finance takes the a consumer or investment form and therefore it is the main base to stimulate economic activity both on the demand side, both consumption and investment and therefore of the main motivating factors for economic growth.

The banking system depends in achieve its goals on the grants and loan recovery, or what is known credit process and according to what the importance referred to the role of the banking system, it is important to ensure the safety and efficiency of the mechanisms of banking device and safety is the most important indicators safety work of the banking system, low non-performing bank loans size what we deal with in this research

It sheds light on the concept of non-performing loans of various aspects of economic, administrative and legal and the reasons for this problem and its dimensions and implications and methods of treatment depending troubled banking system for the Iraq beyond 2003 as a model for problem loans, their causes and effects and proposed actions for treatment.

Finally, it must be noted that the global economic crisis, including the recent financial crisis in 2008 has shown the importance and need for the safety of the banking system work and the confidence of people.

Key Words/ Non - performing - bad , Camles Indicators, banking and financial liberation, exchanging rate fluctuations, Dynamic processes, Precautionary processes.